مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

الانعكاسات السياسية لتخفيض سعر صرف الدولار: رابحون ومحايدون قريبون من الخسارة

علاء الحمدانيّ

سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حولَ قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليَّة جليَّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبِّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنَّما تعبِّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2023

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

الانعكاسات السياسية لتخفيض سعر صرف الدولار: رابحون ومحايدون قريبون من الخسارة

علاء الحمداني *

يبدو أنَّ قرار مجلس الوزراء العراقي بالمصادقة على تخفيض سعر الصرف من (1450) إلى (1300) اقتصادي للوهلة الأولى؛ لارتباطه بسياسة البنك المركزي العراقي الذي أوصى بالتخفيض، فضلاً عن تأثيره المباشر في سوق سعر صرف الدولار الذي انخفض انخفاضاً كبيراً في الأيام التي تلت المصادقة، إلا أنَّ الصبغة الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف لا تعني عدم وجود انعكاسات سياسية للقرار الذي وُصِفَ بالجريء؛ لأنَّه أنهى أكثر من عامين على الجدل السياسي الذي أعقب قرار الحكومة السابقة برئاسة مصطفى الكاظمي التي رفعت سعر الصرف من (1180) إلى (1450) قبل أن يصوِّت مجلس النواب على تضمينه في موازنة 2021.

وتعرَّض قرار رفع سعر الصرف إلى انتقادات سياسية واسعة ربما أبرزها تحذير رئيس مجلس الوزراء الحالي محمد شياع السوداني حين كان نائباً من «ثورة جياع» ربما تؤثر في المسيرة السياسية حين قال في تغريدة سابقة مخاطباً فيها حكومة الكاظمي: (إلى الحكومة والزملاء والمعنيين، كفى عناداً، ولا تأخذكم العزة بالإثم، إعادة سعر صرف الدولار إلى ما كان عليه قرار لا بدَّ منه؛ لأنَّ البديل «ثورة الجياع»)، مشيراً إلى أنَّ هذه الثورة ستكون باهظة الكلفة بإضعاف فرق السعر المتحقق.

مواقف سياسية وحكومية سابقة

كان رئيس الوزراء السابق مصطفى الكاظمي من أشد الداعمين لقرار رفع سعر الصرف الذي قالت الحكومة السابقة أنَّ موافقتها على هذا القرار جاءت استجابة لرغبة البنك المركزي العراقي الذي أصر على رفع سعر الصرف بدعم من وزير المالية السابق علي عبدالأمير علاوي، إلا أنَّ الدعم لم يقتصر على الأطراف الحكومية والرسمية، إذ كانت هنالك كتل سياسية داعمة أيضاً لولا دعمها لما تمكنت الحكومة السابقة من إدراج سعر الصرف في موازنة 2021 التي صوَّتت عليها كتل برلمانية مهمة.

---

* باحث عراقي.

وبرَّر البنك المركزي العراقي برئاسته السابقة قرار رفع سعر الصرف على أنَّه محاولة للنأي بالسياسة الاقتصادية عن الضغوط السياسية، قائلاً –في بيان رفع سعر الصرف الذي صدر في 19 كانون الأول 2020–: إنَّ تبعية السياسة الاقتصادية والمالية لطموحات السياسيين ومشاغلهم، أودت بآخر النماذج المقبولة للإدارة المالية في العراق، وحصرت دور تلك الإدارة بتوزيع الموارد النفطية على متطلبات إدامة الحياة كالرواتب والمتطلبات التشغيلية، ولم تتصدَّ وزارة المالية لأدوارها وموقعها الريادي في الشأن الاقتصادي، فضلاً عن أنَّها افتقرت إلى عديد من المعلومات الاقتصادية والمالية التي يمكن أن تسهِّل عليها، وعلى متخذ القرار في الدولة توجيه الأهداف قصيرة ومتوسطة الأمد، ممَّا يستدعي التوجُّه الفاعل لبناء قواعد بيانات اقتصادية ومالية تسهل اتخاذ القرارات وتخدم التنبؤات.

إلا أنَّ هذا التبرير لا يعني عدم وجود دعم سياسي للقرار الذي قال البنك المركزي إنَّه اتخذ بعد حوارات مكثفة مع رئيس الوزراء ووزارة المالية والسلطة التشريعية حينها، ما يشير إلى وجود اتفاق سياسي شجَّع البنك المركزي على اتخاذ هذا القرار الخطير.

كان فريق الكاظمي مدافعاً بشدة عن رفع سعر الصرف، إذ قال المتحدث باسم الحكومة السابقة (وزير الثقافة السابق) حسن ناظم في أيلول 2021: إنَّ «زيادة سعر صرف الدولار فكرة معروضة للنقاش منذ سنوات، ولم تجرؤ أي حكومة سابقة على اتخاذ هذه الخطوة لما يحيط بها من أخطار وسجالات»، مشيراً إلى أنَّ «حكومة الكاظمي كانت جريئة باتخاذ هذا القرار؛ لأنَّه يصب بمصلحة الاقتصاد العراقي، وفي الرؤية الاقتصادية الإصلاحية لوزارة المالية، إذ قُدِّمَت هذه الفكرة ضمن إصلاحات الورقة البيضاء، ونالت قبولاً ونقاشاً مستفيضاً».

كما أكَّد المستشار الفني لرئيس الوزراء السابق هيثم الجبوري في آب 2022 أنَّ «الرجوع لسعر الصرف القديم ضرب من الخيال، فالخسائر التي سيدفعها العراق في حال الرجوع ستكون أكثر من بقاء الدولار على سعره الحالي».

أوضح رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي في شباط 2021 أنَّ سعر الصرف تغيَّر بسبب جائحة كورونا، وانخفاض أسعار النفط، وشحة الواردات العراقية، وما تسبَّب بأزمة مالية لم تتمكَّن حينها الحكومة العراقية من سداد التزاماتها، داعياً وزارة المالية إلى معالجة الآثار السيئة التي نتجت عن ارتفاع سعر الصرف.

ومع دعمه للكاظمي، إلا أنَّ التيار الصدري لم يعلن الدعم المباشر أو تبنّي رفع سعر الصرف، لكن نوابه صوتوا لصالح موازنة 2021 حالهم حال نواب سائر الكتل التي فُسِّرَ دعمها للموازنة بسعر صرف (1450) على أنَّه لدعم تخفيض قيمة العملة العراقية، كما أنَّ تصريحات قيادات التيار الصدري كانت تدعو إلى معالجة آثار ارتفاع سعر الصرف دون أن تطالب بإعادته إلى وضعه السابق بصورة مباشرة، إذ طالب نائب رئيس مجلس النواب السابق –القيادي في التيار الصدري– حاكم الزاملي، في شباط 2022 بمعالجة السلبيات الناجمة عن تغيير سعر الصرف، وارتفاع أسعار السوق.

بالمقابل، كانت هناك مواقف سياسية رافضة بوضوح لرفع سعر صرف الدولار وفي مقدمتها ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي، وذلك منذ قرار الحكومة السابقة بتخفيض قيمة العملة العراقية نهاية 2020 وحتى دعوة المالكي في تشرين الثاني 2022 إلى تخفيض سعر الصرف من (1450) إلى (1375).

كما انتقد الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي –في كانون الأول 2021– رفع سعر صرف الدولار، مبيناً أنَّ الوضع الاقتصادي الذي انتقل من سيّئ إلى أسوأ ينذر بكارثة، داعياً الجماهير إلى التعبير عن رأيهم وبخلافه فإنَّ الأمور ماضية إلى ما لا يحمد عقباه.

السوداني.. أكبر الرابحين

لا يختلف اثنان على أنَّ رئيس الوزراء محمد شياع السوداني هو أكبر الرابحين من قرار تخفيض سعر الصرف؛ لأنَّه المسؤول التنفيذي الأول في العراق والقائم على رسم السياسة الاقتصادية للبلاد.

وقرَّر السوداني قبل نهاية كانون الثاني 2023 إقالة محافظ البنك المركزي مصطفى غالب مخيف من منصبه على خلفية الارتفاع غير المسبوق في سعر الصرف والذي تجاوز (1700) بعد الحديث عن تهريب الدولار إلى خارج العراق، وقام بتكليف علي محسن العلاق بإدارة البنك المركزي، فضلاً عن اتخاذ خطوات أخرى للحفاظ على استقرار الدينار أمام الدولار من أهمها تخفيض سعر الصرف إلى (1300) دينار للدولار الواحد.

مع عدم استقرار سعر الصرف عند الحد الذي وضعه البنك المركزي العراقي وهو (1320) كحد أعلى، إلا أنَّ الحكومة نجحت بقرارها هذا بتخفيض سعر الصرف من (1700) أو أكثر

من ذلك إلى أقل من (1500) في خطوة حُسِبَت لرئيس الوزراء الذي تحدَّى جميع المعوقات والتحذيرات، ووافق على تخفيض سعر الصرف.

وَفْقاً لذلك فإنَّ السوداني يُعدُّ أكبر الرابحين من جانبين:

الأول: تمكَّنت حكومته -على المستوى الأداء التنفيذي- من اتخاذ قرار جريء جداً بتخفيض سعر الصرف الذي لاقى رضاً شعبياً واسعاً؛ لأنَّه انعكس انعكاساً مباشراً على السوق العراقية، وتحديداً المواد الغذائية التي انخفضت أسعارها انخفاضاً تدريجياً منذ مصادقة الحكومة على التخفيض.

الثاني: أصبح لرئيس مجلس الوزراء محمد شياع السوداني -على الجانب السياسي- رصيد شعبي واسع يمكن الاستفادة منه في الانتخابات المقبلة سواءً كانت المحلية أم النيابية.

رابحون آخرون في الإطار التنسيقي

ليس السوداني وحده هو الذي ربح سياسياً من قرار تخفيض سعر الصرف، بل إنَّ قوى أخرى في الإطار التنسيقي بدت تتحدث بلغة المنتصر بعد إصدار القرار الذي سبق أن طالبت قوى مثل ائتلاف دولة القانون وعصائب أهل الحق بإعادته إلى سابق عهده.

قال الأمين العام لعصائب أهل الحق قيس الخزعلي -في تغريدة بعد التخفيض-: «نحيِّي دولة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني وحكومته الموقرة على الخطوة المهمة والشجاعة بقرار تخفيض سعر صرف الدولار إلى (1300) دينار» مؤكدا أنَّ «خفض الدولار أرجع الأمور إلى نصابها الصحيح خدمة للعراق وشعبه».

وبيَّن الخزعلي أنَّ «خفض الدولار أثبت ما تحدثنا عنه مراراً وتكراراً، من أنَّ رفع سعر الصرف المفاجئ الذي قامت به الحكومة السابقة ومن دون وضع علاجات حقيقية لشريحة الفقراء وذوي الدخل المحدود، قد زاد من معاناة الشعب العراقي».

كما قال رئيس المجلس الأعلى الإسلامي العراقي همام حمودي: «نشدُّ على أيدي الحكومة في قرارها الحكيم والشجاع بخفض سعر صرف الدولار، ونثمن عالياً جهودها الكبيرة والسريعة في معالجة الأزمة وسعيها لإعادة الاعتبار للعملة الوطنية، وإجراءاتها الحازمة بحق المتلاعبين والفاسدين،

وحفظ توازنات السوق، مع تعقيدات الأزمة».

أمّا رئيس تيار الحكمة عمار الحكيم فقد أكّد أنَّ من شأن هذه الخطوة تخفيف الأعباء عن كاهل المواطنين، داعياً الحكومة إلى تقديم مزيد من الخطوات والمبادرات الإيجابية ضمن منهاجها الخدمي الواعد لإنصاف الشعب، وتحقيق تطلعاته.

كما رحّب أعضاء في ائتلاف دولة القانون بتخفيض سعر الصرف في استمرار لنهج الائتلاف الرافض لأي رفع لقيمة الدولار مقابل الدينار العراقي.

لا شكَّ أنَّ هذه المواقف يمكن أن تمثِّل رصيداً انتخابياً للقوى والأطراف التي رفضت تخفيض قيمة العملة العراقية منذ البداية، وأصرَّت على مواقفها قبل أن تعلن تأييدها الكامل لإجراءات حكومة السوداني التي ترمي لرفع قيمة الدينار العراقي.

محايدون قريبون من الخسارة

لم تظهر -في الأيام الماضية- مواقف يمكن عن طريقها تحديد الأطراف التي خسرت سياسياً بعد تغيير سعر الصرف؛ لعدم وجود توجهات سياسية معلنة رافضة لقرار البنك المركزي، وقرار الحكومة بتخفيض سعر الصرف من (1450) إلى (1300)، إلا أنَّ التمحيص والمراقبة للمواقف التي اتخذتها بعض القوى السياسية يُشير إلى وجود أطراف محايدة اختارت لنفسها عدم تأييد قرار رفع سعر الصرف في عهد الكاظمي بصورة معلنة، كما أنَّها لم تظهر مواقف واضحة ومؤيدة لقرار السوداني بحدة التأييد نفسه الذي جاءت من أطراف الإطار التنسيقي.

وقد تكون بعض القوى الكردية والسنية فضلاً عن التيار الصدري يندرج ضمن هذا التصنيف، إذ لم تولِ هذه القوى اهتماماً بقضية سعر الصرف كذلك الموجود لدى قوى الإطار.

وعند النظر إلى الانعكاسات السياسية لتخفيض سعر الصرف فإنَّ هذه الأطراف تُعدُّ بمنزلة الخاسرة في هذا الملف؛ لأنَّ التخفيض حُسِبَ -بصورة أو بأخرى- للسوداني، والقوى الشيعية في الإطار التنسيقي.

خاتمة

ممَّا تقدَّم يُشير إلى أنَّ التجربة العراقية أثبتت أنَّه لا شيء يخلو في العراق من السياسة حتى وإن كان ثقافياً، أو رياضياً، أو قانونياً، أو اقتصادياً كسعر الصرف الذي ارتفع قبل عامين بإرادات سياسية وانخفض اليوم بمشورة سياسية.

وما دامت السياسة لعبة فيها رابحون وخاسرون، فإنَّ أيَّ قضية تتدخل فيها السياسة لها انعكاسات تفرز فائزون وخاسرون، وينطبق ذلك على تغيير سعر الصرف الذي وجد من يجيد التعامل معه سياسياً فربح، مقابل مَن أهمل هذا الملف فخسر.